140, £1.,...

اي ضعف الا بنسبة التغيرات العالمية.

بالاسعار والتضخم السعري.

واضاف الصوري:ان عدم وجود سياسة

مالية واضحة المعالم جعل السياسة النقدية

تتلافى الضغوط المحلية الناجمة عن النزعة

الاستهلاكية وفوضى الاقتصاد الموجودة، لافتا

الى ان هذه الفوضى احدثت زيادة مستمرة

الى ذلك قال الخبير الاقتصادي صبحى البدري

لـ(المدى الاقتصادي): ان ثبات اسعار العملة

المحلية يعزز القدرة الشرائية للدينار سواء كان

بالداخل او بالخارج مؤكداً وجوب ضمانات

على هذا الثبات كالأمن الاقتصادي المرهون

# 

## ثبات سعرالصروف وسييلة للجم جماح التضخم

□ بغداد/احمد عبدربه



اجمع عدد من الخيراء الاقتصاديين على ان ثبات سعر صرف العملة المحلية وسيلة مهمة الهدف منها لجم جماح التضخم الحاصل بالعملة وقياس حجم التغيرات التي تطرأ على الواقع الاقتصادي بالاضافة الى تعزيز القدرة الشرائية للدينار.

و قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ (المدى الاقتصادي): ان ثبات سعر الدينار العراقي يعتبر وسيلة مهمة لاستهداف التضخم واحتوائه والتصدي له مبيناً انها احد منجزات السياسة النقدية في العراق.

و اضاف صالح: أن السياسة النقدية تستند في

الوقت الحاضرعلي مثلث ذهبي قوامه توافر اعلى احتياطي نقدي في تاريخ العراق يقدر بـ(٥٩ مليار دولار) مؤكدا ً استقراره لاربع سنوات قادمة مع هبوط التضخم الى المرتبة العشرية الواحدة.

القيمة الخارجية ازاء العالم الخارجي مبينا ان هـذا الاستقرار أمر مهـم كونه واحداً من ادوات التأثير على التوقعات التضخمية.

وأشار صالح الى وجود مصطلح يسمى بالقوى الهيكلية داخل الاقتصاد يعمل على خلق موجة غليان مستمرة ويدفع الاسعارالي مديات بعيدة

تكون بمثابة القوة الاحتكارية داخل الاقتصاد. واكد صاليح ان السياسة النقديـة تلعب دوراً مهماً في ايقاف التوقعات التضخمية الناحمة عن تأثير العالم الخارجي على العراق مشيراً الى ان ثبات سعر الصرف سوف يساعد على تقليل تقلب اسعار الصرف او التضخم وتابع صالح: أن سعر صرف الدينار يمثل المستورد كارتفاع المواد الغذائية في العالم.

ولفت صالح الى ان العراق يمتلك في الوقت الحاضر احتياطيات رصينة من العملات الاجنبية والتي تمثل غطاء العملة المحلية مشيراً الى ان التضخم هبط لمرتبتين

من جانبه عد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري ثبات سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى وسيلة مهمة لقياس التغيرات التى يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام مؤكدا انها من اهداف السياسة النقدية بالعراق.

وقال الصورى له ( المدى الاقتصادى ): على الرغم من التذبذبات التي تحصل فإن ثبات العملة واستقرارها وقوتها يعكس الثقة المتينة لاستقرار النقد العراقى داخلياً وخارجياً ما يجذب المستثمر الأجنبي الى العراق مبيناً ان حسابات المستثمرين سوف تبني على اسس ثابتة فالمشاريع الاستثمارية الاجنبية لاتشهد

الفوارق الطبقية بين فئات المجتمع. واضاف البدري: ان الاقتصاد العراقي يتجه

بالاستقرار السياسي والعمل على تقليص

بالوقت الحاضر الى النظام الرأسمالي وهذه البادرة تدل على الوعي الكامل الذي تقوم به السياسة النقدية بالعراق.

وتابع البدري: أن الزيادة الطفيفة على اسعار النفط العالمية بالسوق ساعدت على ثبات

بدوره قال الخبير المصرفي فاروق الرمضاني لـ (المحدى الاقتصادي): ان ثبات استقرار العملة المحلية يعنى بوجه او بأخر استقرار الاقتصاد العراقي في جميع اشكاله، مبيناً أن سياسة البنك المركري المتجهة الى الحفاظ على سعر صرف الدينار بطرح مبالغ الى الجمهور لأغراض الاستيرادات والتحويلات الخارجية بالإضافة الى تأدية متطلبات الخدمات الخارجية التي يحتاجها المواطن بالخصوص المقيمين بالخارج.

واضاف الرمضاني: ان هذا الاستقرار يولد نوعا من الامان والثقة لدى المستثمرين الاجانب الذين يرغبون الاستثمار بالعراق.

ولفت الرمضاني: الى ان ارتفاع اسعار النفط العالمية والاستقرار النسبى لمستوى تقديرات النفط المقررة في الموازنة العامة بالعراق لها دور كبير في ثبات العملة مشيراً الى ان العملة العراقية عملة تضخمية.

وبين الرمضاني: وجوب ايجاد معادلة دقيقة مابين التخفيض التدريجي لسعر شراء العملة الأجنبية، لافتا الى ضرورة ان يعادل الدولار الامريكي بألف دينار عراقي حتى نستطيع حذف ثلاثة اصفار من العملة.

الى ذلك اعتبر الخبير المالى حكمت جرجيس ثدات استقرار العملة المحلية مساعدا على عدم ارتفاع السلع والبضائع.

وقال الخبير المالي جرجيس لـ(المدى الاقتصادي): ان ثبات سعر الدينار العراقي قياسا بالعملات الاجنبية الاخرى فائدة يحنيها المواطن العراقى في عدم التأثير على اسعار المنتجات والبضائع مبينا امكانية السيطرة على السياسة النقدية.

واضاف جرجيس:ان هذا الاستقرار في اسعار العملة المحلية من شأنه ان يساعد على حجب التضخم الموجود وامكانية درء المشاكل المترتبة

### مصادر: متوسط دخل الفرد بلغ أكثر من ٤ آلاف دولار توقف صادرات النفط من البصرة لسوء الأحوال الجوية

🗆 البصرة/رويترز

قال مصدر ملاحي ان شدة الرياح أوقفت صادرات الخام من المرفأين البحريين في محافظة البصرة بجنوب العراق امس الأحد. ونقلت "رويترز" عن مصدر طلب عدم نشر اسمه "توقفت الصادرات من مرفأى البصرة كليا نتيجة شدة الرياح التي حالت دون وصول السفن للمرفأين". وقال المصدر ان الصادرات تدفقت بمعدل ٩١٢ الف برميل يوم السبت وبمعدل ٦٤٨ الف برميل يوم الجمعة انخفاضا من ١,٦٣ مليون برميل يوم الخميس.

والعراق عضو في أوبك وينتج حاليا نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا من النفط الضام ويقوم بتصدير نصو مليوني برميل، وتشكل واردات النفط ٩٥ في المئة

□ بغداد/متابعة المدى الاقتصادي

قال البنك المركزي العراقي ان متوسط دخل الفرد العراقي بلغ ٤ ألاف وخمسمئة دولار سنويا خالل العام الحالي. وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن " متوسط دخل الفرد العراقي ارتفع من ٤ ألاف دولار إلى ٤ ألاف وخمسمئة دو لار خلال عام ٢٠١١".

وأضاف ان " البنك المركزي العراقي يخطط إلى رفع دخل الفرد العراقي ضمن موازنة عام ٢٠١٢ الى ٥ الاف دولار بالمستوى الاقتصادي العام".

وتابع أن "شريحة الموظفين الأكثر رفاها اقتصاديا اذوصل مستوى دخل الفرد الاقتصادي إلى ٦ الاف دولار سنوياً".

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها آلية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فترة ممتدة من الزمن بشكل منتظم وتتمثل أهميتها

فى زيادة الدخل الحقيقى وبالتالى تحسين معيشة المواطنين وتوفير السلع وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الاوساط الاجتماعية بالاضافة إلى توفير فرصى عمل لابناء المجتمع وتوفير الامن

يذكر ان تقاريس الامم المتحدة اشارت الى ان أكثر من سبعة ملايين عراقى يعيشون تحت خط الفقر في البلاد رغم زيادة حجم صادرات العراق من النفط إلى ٢,٥ مليون

## مصرفيون: زيادة رؤوس أموال المصارف تفضي إلى استثمار أمثل

#### □ بغداد/متابعة المدى الاقتصادي

أجمع مصرفيون على ان زيادة رؤوس أموال المصارف سيساعد الحكومة على تنفيذ مشاريعها الاستثمارية عن طريق الاقتراض او الائتمان. وأكدوا بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) أن المصارف المحلية ما زالت رؤوس أموالها محدودة وغير قادرة على المساهمة

(١٠٪) من نشاط السوق المصرفي في العراق كون هيمنة المصارف

وتابع صالح: رأس المال الحكومي كبير جدا ويعتمد على إيرادات النفط السنوية والتي تشكل مبالغ نقدية عالية جدا، وتابع: كلما كانت رؤوس أموال المصارف كبيرة كلما تكون قدرتها على الائتمان

ومنح القروض أفضل.

الى ذلك قال رئيس مجلس ادارة مصرف الاقتصاد حسام عبيد إن المصارف الأهلية الخاصة غير قادرة على المساهمة في عمليات التنمية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية كون رؤوس أموالها قليلة لا تتناسب مع طلب الاستثمارات داخل البلد نتيجة هذه المشاريع لأنها تأخذ أمو الاطائلة.

الجمهور الى المساهمة في استثمارات البلد وعمليات التنمية كونها لا تعتبر رؤوس أموال ثابتة للمصارف لأنها معرضة للسحب بأي وقت فلا يمكن التصرف بها.

رأس مال المصارف او الإيفاء من متطلبات البنوك، مشيرا الى أن البنك المركزي يراقب هذه الحالة ويأخذ جزءا من الودائع ويضعه كاحتياطي عنده، لذلك فليس من الصحيح أن تعتمد المصارف بزيادة رؤوس أمو الها على الودائع. ويذكر أن في نهاية عام (٢٠١٠) كان عدد المصارف العاملة في العراق قد وصل الى (٤٣) مصرفاً، من بينها (٧) مصارف حكومية يبلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو (٦٠٣٦) مليار دينار عراقي، فضلا عن (٣٦) مصرفا خاصا بإجمالي رأسمال

#### تجار بصريون يطالبون بإلغاء التعقيدات الإدارية في المنافذ الحدودية □ البصرة/وكالات ويدخلونها إلى العراق عبر منافذ إقليم كردستان ومنها تشحن

إلى البصرة، والبعض منهم طالب تجار بصريون خلال ندوة بضائعهم في ميناء العقبة الأردني اقتصادية نظمتها غرفة تجارة

البصرة تسهيل إجراءات الاستيراد عبر المنافذ الحدودية في المحافظة لتقليل أسعار البضائع المستوردة، مؤكدين أن التعقيدات الإدارية التى تواجههم فيها ستدفع بالمزيد منهم لمقاطعتها وإدخال بضائعهم عبر منافذ في محافظات أخرى.

وقال رئيس غرفة تحارة البصرة إياد راضي حسن لا السومرية نيوز"، إن "عشرات التجار ورجال الأعمال شاركوا في ندوة اقتصادية عقدتها الغرفة بهدف تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها التجار في المنافذ الحدوديـة في المحافظة"، مبيناً أن التجار يعانون كثيراً من تأخير بضائعهم في المنافذ قبل السماح لهم بإدخالها".

واضاف حسن أن "الكثير من تجار البصرة اضطروا في الفترة الأخيرة إلى عدم إدخال بضائعهم عبر منافذ المحافظة تجنبا للمضايقات والتعقيدات الإدارية"، موضحاً أنهم "أصبحوا يفرغون بضائعهم في ميناء (بندر عباس) الإيراني ومن ثم ينقلوها برا

ويدخلونها عبر منفذ طريبيل في محافظة الأنبار وبعدها تنقل برآ وبين أن "المحافظة مقبلة على أزمة تجارية بسبب التعقيدات الإدارية في منافذها الحدودية"، مضيفاً أن بوادر هذه الأزمة تتضيح من خلال الارتفاع المستمس لأسعار البضائع المستوردة في الأسواق المحلية". الى ذلك قال أستاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة نبيل جعفر عبد الرضا: إن "المنافذ الحدودية في المحافظة تواجه مشاكل من أبرزها بطء تنفيذ الإجراءات وتعدد الضرائب والرسوم التي تفرض

وبالتالي تختلف قيمتها من موظف وأضاف عبد الرضا أن "التحدي الآخر الذي يواجه التجار هو خلو المنافذ الحدودية في البصرة من أجهزة لقياس الجودة والسيطرة النوعية مما يستدعي سحب نماذج من البضائع وفحصها في بغداد مما يعرض بعض أنواع البضائع

1197 11/4/2 على التجار"، مبيناً أن "الضرائب للتلف في ظل عدم توفر مخازن مبردة في كافة المنافذ"، مشيراً إلى تفرض أحيانا وفق أهواء الموظف

أن "المنافذ الحدودية في المحافظة تعمل من الساعـة التاسعة صياحا وحتى الساعة الخامسة عصراً في حبن يفترض أن تعمل بواقع ٢٤ ساعة". الى ذلك أبدى تجار قلقهم من تعدد الجهات الحكومية التي تتحكم بحركة مرور البضائع عبر المنافذ الحدودية.

وقال التاجر محمد نور الدين



أخرى بعضها أمنية تحاول فرض

وأضاف: أن "التجار لا يعرفون أحياناً على وجه الدقة مع أية جهة يجب أن يتعاملوا لانجاز معاملاتهم"، مؤكداً أن "المواطنين المستهلكين للبضائع المستوردة هم الذين يتحملون أعباء المشاكل التي

سبعة منافذ حدودية تنقسم بواقع منفذين بريين الأول منفذ الشلامحة مع إيران، والذي يقع ضمن الحدود الإدارية لقضاء شط العرب، والأخر منفذ سفوان مع الكويت، ويقع قرب مركز ناحية سفوان، نحو ٦٠ كم غرب مدينة البصرة، ويطلق الكويتيون على الجانب الكويتي

منه اسم (العبدلي)، والمنفذ الجوي في المحافظة هو مطار البصرة

والمنافذ البحرية هيموانئ أمقصر وخور الزبير والمعقل وأبو فلوس، و أقدمها ميناء المعقل القريب من مركن المدينة، والذي تم إنشاؤه من قبل القوات البريطانية في عام ۱۹۱٤، حيث كانت تستخدمه لأغراض عسكرية قبل أن تسلمه إلى السلطات العراقية عام ١٩٣٧. وفي عام ١٩٦٥ تم إنشاء ميناء أم قصر الذي أعلنت وزارة النقل في العام الماضي عن شطره من الناحية الإدارية إلى ميناءين أطلقت على الجديد اسم ميناء خور عبد الله، بينما شهد عام ١٩٨٩ إنجاز مشروع بناء ميناء خور الزبير، وهو من موانئ الجيل الثانى لانه يحتوي على أرصفة صناعية ومخازن لخامات الحديد

و الفوسفات وسماد اليوريا. وفي عام ١٩٧٦ تم إنشاء ميناء أبو فلوس على الضفة الغربية لشط العرب ضمن قضاء أبي الخصيب، ويتميز بصغر مساحته وعدم قدرته على استيعاب البواخر الكبيرة بسبب تردي أعماق قناة شط العرب وكثرة القطع البحرية

## في عمليات التنمية الاقتصادية للبلد. وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح انه في حال

زيادة حجم رؤوس أموال المصارف فستساعد الحكومة على تنفيذ مشاريعها الاستثمارية من خلال القروض النقدية او الائتمانية. واضاف صالح: أن عدد المصارف الأهلية كبير جداً بلغ أكثر من (٣٧) مصرفاً، لكن مازال نشاطهم المالي محدودا ولم يشكل سوى

الحكومية في إنفاقها للأموال لغرض تنفيذ المشاريع.

وبين صالح: أن سياسة سعر الفائدة هي "سيف ذو حدين" اذا تم تخفيضه سيـؤدي الى عـزوف الجمهور عـن ايـداع أموالهم في المصارف واذا تمت زيادته فستكون التكلفة على الائتمان والتنمية عالية جدا، مشيرا الى: وجود دعوات لتخفيض الفوائد المترتبة على الودائع الى (الصفر).

وأضاف عبيد: أذا كانت تكلفة المشروع الواحد (٢٥٠) مليار دينار

فان قسما من المصارف لم تصل رؤوسى أموالها الى (١٠٠) مليار دينار، لذلك لا يكون هناك تشجيع للمساهمة في الاستثمارات الضخمة نتيجة تدنى أسعار الأسهم للمصارف الخاصة. وحذر عبيد من استخدام الأموال المودعة من قبل المواطنين او

وبين عبيد: انه لا يجوز قانوناً الاعتماد على المبالغ المودعة بزيادة

يصل الى (٢٠٢) ترليون دينار.